المجلة العلمية للعلوم التربوية والصحة النفسية
ISSN: 2682-2865
The Online ISSN : 2682-4248
المجلد04/العـدد: 02 (يونيو 2022)، ص ص 115- 134

استراتيجية المقاولين في مواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-19).

Contractors' strategy in the face of the spread of the emerging coronavirus (COVID-19)

سميرة مشري[1]، زرفة بولقواس [2]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة، samira.mecheri@univ-biskra.dz

[2] جامعة محمد خيضر بسكرة ، boulekouas.z@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2022/04/29 تاريخ القبول: 2022/05/25 تاريخ النشر: 2022/06/26
Doi 10.21608/GFSC.2022.246240

مستخلص البحث:

أفضت الأزمة الصحية التي فرضها انتشار فيروس كورونا المستجد -COVID 19 إلى إفراز عديد الأثار عل جميع مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية والاقتصادية، وفي الجانب الاقتصادي استوجب الوضع الاعتماد على سياسات فعالة من أجل مساعدة الاقتصادات على تجاوز فترة انتشار هذا الوباء، مع الحفاظ على سلامة شبكة علاقات العمل بين العاملين والمؤسسات، وتأتي في مقدمة المؤسسات المتضررة شركات المقاولات التي تأثرت كثيرا بهذه الأزمة الصحية، مما انعكس سلبا على مواردها المالية والبشرية، وهذا ما دفع المقاولين إلى اتخاذ استراتيجيات وقائية من شأنها تقليل الأضرار الناتجة عن تفشي الفيروس.

ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول عرض أهم الإجراءات والاستراتيجيات التي اعتمدها أصحاب المقاولات لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد على مؤسساتهم.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية، المقاول، فيروس، جائحة كورونا (كوفيد-١٩).

Abstract :

The health crisis imposed by the spread of the new Corona virus, COVID-19, has resulted in many effects on all aspects of social, political, educational, cultural and economic life. The network of work relations between workers and institutions, and at the forefront of the affected institutions are the contracting companies that have been greatly affected by this health crisis, which has negatively affected their financial and human resources, and this is what prompted contractors to take preventive strategies that would reduce the damage resulting from the outbreak of the virus.

Through this research paper, we will try to present the most important procedures and strategies adopted by contracting owners to face the repercussions of the spread of the new Corona virus on their institutions.

Key words: Strategy, contractor, virus, COVID-19 pandemic.

مقدمة

شهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة تغيرات وتحولات عديدة وسريعة في ظل انفتاح السوق وزيادة حدة المنافسة، ومن أهم نتائج هذه التغيرات بروز دور المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة على المبادرة الفردية الحرة، وتسليط الضوء عليها نظرا لما تقوم به من ادوار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي خصوصا مع انتشار المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ما توفره من فرص العمل وتحسين الأوضاع الاجتماعية، كأحد أشكال المقاولاتية.

٢.مشكلة الدراسة:

نظرا لأهمية هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول على غرار الدولة الجزائرية فإنها كباقي المؤسسات والشركات الأخرى تأثرت بجائحة كورونا؛ هذا الفيروس الذي هز معظم دول العالم بما فيها الدول الصناعية الكبرى، الأمر الذي جعل اهتمامنا ينصب على دراسة موضوع تأثيرات هذه الجائحة على المقاولات كونها ذات أهمية بالغة في اقتصاديات الدول بصفة عامة واقتصاد الدولة الجزائرية بصفة خاصة، وتسليط الضوء حول أهم الآليات المتبعة من قبل أصحاب المقاولات في مواجهة تداعيات انتشار الفيروس والمحافظة على استمرار واستقرار مؤسساتهم.

وعليه تم طرح الاشكالية التالية: ما هي الآليات المتبعة من قبل المقاولين في مواجهتهم لتداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد والحفاظ على استمرار نشاط مؤسساتهم؟

٣. أهمية الدراسة

للمقاولاتية دور هام في خلق الوظائف، فعلى مدى عدد من السنوات وبالأخص منذ بداية السبعينات ظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمصادر هامة لخلق الوظائف؛ حيث أن أصحاب المشاريع يشكلون المحرك الرئيسي لعملية الابتكار، فمن خلال اقتناص الفرص التي يمكن أن يراها الفاعلون الاقتصاديون وكذلك تطوير التكنولوجيات والمفاهيم التي تولد أنشطة اقتصادية جديدة، فمفهوم الابتكار مهم جدا ويجعل المقاول ناقل للتنمية الاقتصادية ولذلك

- ⇨ المقاولاتية تشجع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة.
- ⇨ وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال الذين فقدوا مناصبهم نتيجة أسباب اقتصادية خارجة عن نطاقهم .وسيلة الإنتاج السلع والخدمات.
- ⇨ تسعى إلى الرفع من مستويات الإنتاج.
- ⇨ خلق ثروة إضافية وأسواق جديدة

ومع ظهور جائحة كورونا والتي كان لها الأثر السلبي على معظم القطاعات خاصة القطاع الاقتصادي الذي تضرر كثيرا في كل دول العالم الذي انتشر فيه هذا الوباء، وتأت في مقدمة المؤسسات الاقتصادية المتضررة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تأثرت كثيرا بهذه الأزمة الصحية نتيجة تفشي الوباء، مما انعكس سلبا على مواردها المالية وعلى التسيير العادي لنشاطها وعليه كان لزاما عل المقاولين انتهاج سياسات فعالة للتصدي للنتائج السلبية لهذه الجائحة لحماية الفرد والاقتصاد والمجتمع ككل.

٤.أهداف الدراسة

- تهدف الدراسة إل ابراز أهمية المقاولاتية كأحد أهم دعائم الاقتصاد الوطني.
- التعرف على أثار جائحة كورونا على الاقتصاد بصفة عامة و على المقاولات بصفة خاصة.

- التعرف عل الدور المحوري الذي يلعبه المقاول للتصدي لمختلف الأزمات التي تعصف بمقاولته.
- التعرف عل أهم الأليات المتبعة من طرف المقاولين لمواجهة تفشي فيروس كورونا المستجد.

٥.مصلحات الدراسة:-

١.٥ مفهوم المقاول والمقاولاتية:

تطور مفهوم المقاول مع مرور الزمن، حيث تشابه في ذلك بتطور تعقد النشاط الاقتصادي، ففي فرنسا وخلال العصور الوسطى، كانت كلمة "المقاول" تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية ولقد اعتمدت أغلب الدراسات التي تطرقت إلى موضوع المقاول على أسلوبين أساسيين لتعريفه هما:

- **الأسلوب الوظيفي:** وهو يركز على أعمال المقاول وسلوكاته ووظائفه، وهذه الطريقة تعرف المقاول حسب سلوكاته وأفعاله، حيث أنها تصف وظائف المقاول التي على أساسها يتم تحديد المقاول من غيره.
- **الأسلوب الوصفي:** هو الذي يصف المقاول في حد ذاته أي صفاته وخصائصه. ويعتبر الأسلوب الوظيفي أكثر واقعية من الأسلوب الوصفي الذي يميل إلى التجريد والمثالية. (قرفي، ٢٠٢٠)

ويمكن توضيح تطور مفهوم المقاول في الجدول الموالي:

الجدول رقم٠١ : تطور مفهوم المقاول

المفكر	السنة	التعريف
ريتشارد كانتلون Richard Cantlone	١٧٣٠	المقاول هو الشخص الذي يتحمل مخاطرة أو خسارة غير صاحب رأس المال.
جون بابتست سي Babtist John	١٨٠٣	المقاول يمثل حالة التفريق بين الفصل بين أرباح صاحب رأس المال والمقاول.

فرانسز ووكر Francis Walker	١٨٧٦	المقاول هو من يحقق ربحا بسبب قدرته على إدارة المشاريع مقابل من يحقق ربحا بسبب تقديمه المال.
فرانك كنايث Frank Knight	١٩٢١	المقاول هو ذلك الشخص الذي يتصرف على أساس توقعاته لتقلبات السوق ويتحمل اللايقين في ديناميكية عمل السوق.
فريدريك شومبيتار Friedrich schumpeter	١٩٣٤	المقاول هو ذلك الشخص الذي يستغل الفرص الناتجة عن إختلالات توازن السوق بحثا عن تكسير الروتين من أجل التغيير.
ديفيد ماكليلاند David Mcliland	١٩٦١	هو شخص ذو عزيمة ويخاطر باعتدال.
بيتر دروكر Peter Drocker	١٩٦١	هو شخص يعظم الفرص المتاحة ويوصلها إلى الحد الأقصى.
ألبرت شابيرو Albert Shapiro	١٩٧٥	المقاول هو شخص مبادر ينظم بعض الآليات الاقتصادية أوالاجتماعية لإنجاح مشروعه ويقبل المخاطرة والفشل.
كارل فسبر Carl Vesper	١٩٨٠	المقاول هو شخص ينظر إليه بطريقة مختلفة من قبل الاقتصاديين والسيكولوجيين والسياسيين ورجال الأعمال.
ميشال مارشزني Michel Marchesney	١٩٨٨	المقاول هو شخص يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في النفس متحمس يحب حل المشاكل (القيادة) ويصارع الروتين يرفض العقبات والمصاعب يجد ويخلق معلومة هامة جديدة تحقق أهدافه.

المصدر: (قرفي،٢٠٢٠)

٢.٥ خصائص ومميزات المقاول:

إن من يريد أن يكون مقاولا أو يمتلك عملا صغيرا لابد أن تتوافر فيه العديد من الخصائص الشخصية، و التي تميزه عن غيره من الأفراد. ولا بد أن يمتلك الشجاعة والرغبة في أن يبدأ ذلك العمل، و يكون لديه الاندفاع والثقة في الاستمرار فيه متفائلا بالنجاح على الرغم من الصعوبات التي يمكن أن تواجهه مستقبلا. حيث يتفق كل من (بادة فاروق، ٢٠١٦) و(فنيط و بورمة ، ٢٠١٨)و (بن حكوم و بدري، ٢٠٢٠) عل جملة الخصائص التالية:

- **الطموح:** فالمقاول له هدف عملي واضح ومحدد يسعى للوصول إليه ويؤمن بضرورة قيامة بذلك بنفسه (يبني مؤسسة، يجمع ثروة طائلة، تبوء مكانة اجتماعية...الخ).
- **الاستقلالية:** لديه رغبة قوية في الاستقلالية في الحياة وصنع القرار والقيادة.
- **البصيرة:** يتمتع المقاول ببصيرة قوية فينتهز الفرص الموجودة ويبحث عن فرص جديدة.
- **الواقعية:** يعلم كيف يكون واقعيا عمليا وليس مجرد حالم أو واهم.
- **التعليمية:** لديه الاستعداد والرغبة دائما أن يتعلم ما لا يعرف أو يستعين بمن يعرف وهو يستفيد الأخطاء ولا يخجل منها.
- **سرعة البديهة:** يتمتع بسرعة البديهة والقدرة على الفهم السريع من الإشارات البسيطة.
- **الابتكار:** يدرب نفسه لأن يكون قادرا على الابتكار والتجديد والتطوير فهو دائما مبادر ومبدع.
- **المخاطرة:** لا يتردد أن يقوم بالأعمال التي تنطوي على المخاطرة المالية أو الجسمانية المحسوبة.
- **المرونة والتنوع:** يوقن أن المشكلات المعقدة لها حلول مختلفة ولذا يحاول حل المشاكل بعدة طرق.
- **العلمية:** يتمتع بعقلية علمية فيدرس الموضوع جيدا قبل اتخاذ القرار ويبحث عن طرق مختلفة وحسب التحليل العلمي للمسائل دون الانسياق العاطفي.
- **المثابرة:** هو مثابر، عنيد لديه القدرة على تحمل المشقة والصعاب وحتى الفشل، ولذا فهو طويل النفس لا يتسرب اليأس إلى نفسه.
- **الشخصية:** ذو شخصية متميزة لها طابعها الخاص، دائما له شخصية قوية وتملك قدرة كبيرة على الإقناع.

- **الاستقبالية:** أن الاستعداد لاستقبال ما هو جديد وعدم الانغلاق أمر بالغ الأهمية، ولذا فالمقاول يصغي جيدا للآخرين ويناقشهم بعمق ويكون قادرا على استقبال الأفكار.
- **الاجتماعية:** يمتلك شخصية منفتحة على الناس والتفاعل معهم، وبالتالي قادر على استخدام علاقاته الشخصية في إنجاح مشروعاته وأفكاره.
- **المهارة:** يتمتع المقاول بمهارات متنوعة تعطيه الأهلية للاستجابة للمتطلبات المختلفة للمشروعات، ويستعد دائما لتعلم المهارات التي يحتاجها.
- **المبادرة:** مبادر ولا ينتظر الآخرين لكي يتقدموا له أو عنه، وهو أيضا يحاول بث روح المبادرة في مجال عمله.
- **التفاؤل:** وليس هناك من فرصة للنجاح إلا من التفاؤل والأمل، ولذا نجد المقاول متفائلا ومتفتحا نحو المستقبل.
- **الزمنية:** يتمتع المقاول بالقدرة على تقدير الزمن وما يتطلبه العمل من وقت وما يحمل الزمن من مفاجآت، ولذا يكون إحساسه بالزمن جيدا من حيث التغيير الذي يطرأ والفرص المتغيرة التي قد تظهر بما في ذلك فرص العلم والتكنولوجيا.

٣.٥ أنواع المقاولين:

قامت" جاكلين لوفر "سنة **1975** بدراسة امتدت من **1950** إلى **1970** صنفت إثرها المقاول على أساس العلاقة بين نمو المؤسسة وشخصية المقاول إلى:

- **المقاول المدير أو المبدع :**

حيث تكون في مدرسة أو جامعة كبيرة وحقق مسار مهني لامع في مؤسسة كبيرة، هذا النوع من المقاولين تحركه حاجات الإنشاء والتحقيق، الانجاز، السلطة، هذه الأهداف تدور في المقام الأول حول التطوير والإبداع.

- **المقاول المالك والمتوجه نحو النمو :**

هدف النمو حاضر عند هذا النوع من المقاولين، لكنها ستطرح إشكالية الاستقلالية المالية من خلال إيجاد التوازن بين النمو والملكية، هذه الدوافع تقترب من التصنيف السابق مع وجود حاجة ملحوظة إلى السلطة

- **المقاول الرافض للنمو لكنه يبحث عن الفعالية:**

هذا المقاول يختار بوضوح هدف الاستقلالية كأولوية أولى، ويرفض النمو الذي يمكن أن يؤدي إلى عدم تحقيق الهدف الأول، فدوافعه ترتكز حول حاجات السلطة.

- **المقاول الحرفي:**

كسابقه الدافع الأساسي لديه لإنشاء مؤسسته هو الحاجة إلى الاستقلالية، أما الأهداف فهي البقاء والاستمرارية وليس النمو، فالاستقلالية عنده أهم من النجاعة الاقتصادية. (بوقجان وواظح، ٢٠٢١)

٤.٥ تعريف المقاولاتية:

مرت المقاولاتية بفترات زمنية مليئة بالإسهامات والنظريات العلمية من قبل الباحثين والعلماء منذ القرن السادس واستمر البحث في هذا امجال إلى يومنا هذا أين أصبحت المقاولاتية أهم أسس التنمية الاقتصادية، وعليه يمكن القول أن ظاهرة المقاولاتية قديمة -متجددة، لذلك نجد العديد من التعاريف ووجهات النظر للمقاولاتية.

٥.٥ تطور مفهوم المقاولاتية:

المصطلح قديم استعمل أول مرة في بداية القرن السادس عشر في اللغة الفرنسية كلمة المقاولاتية (enterprenship) هي كلمة من أصل إنجليزي تم استعمالها من الكلمة الفرنسية entrepreneur) وقد ترجمت من قبل الكنداديين إلى اللغة الفرنسية(entreprenariat) التي تعني ريادة الأعمال في بعض المصادر والمراجع، وهي ترتكز على إنشاء أو تنمية أنشطة ما، وقد تضمن المفهوم آنذاك المخاطرة وتحمل الصعاب التي رافقت حملات الاستكشاف العسكرية، وبقي هذا المفهوم في نفس السياق على الرغم من شموله للأعمال التي تحمل في طياتها روح المخاطرة خارج الحملات العسكرية كالأعمال الهندسية وبناء الجسور. (زوزو، ٢٠٢٢)

وتعرف المقاولاتية على أنّها مجموعة الأنشطة والمساعي التي تهدف إلى خلق وتطوير المؤسسة وبشكل أكثر عمومية خلق نشاط معين. كما تعتبر المقاولاتية حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق قيمة حول استراتيجيات. (بوقجان وواظح، ٢٠٢١)

كما يمكن تعريف المقاولاتية بأنّها حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية، لها خصائص تتصف بعدم الإعادة، أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة، والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي.

ويعرفها (casson) بأنّها: فرصة الحالات أو أوضاع سوقية أو منتجات أو خدمات جديدة أو إدخال طرق جديدة في التنظيم تسمح هذه العملية عن طريق المقاول القادر على اكتشاف موارد غير مثمنة وينظمها لكي يبيعها على شكل سلع وخدمات (خوني ، ٢٠١٨، ص٧٨).

تعريف (Fayolle) :عرف المقاولاتية بأنّها وضعية تربط الفرد بمشروع أو منظمة ناشئة وذلك بالتزام شخص قوي والقيمة التي يتم خلقها ترجع للمساهمات التقنية، المالية، والشخصية التي تولدها المنظمة والتي تمنح الرضا للمقاول وللجهات المهتمة.

بالنسبة للمقاول تكمن القيمة في المداخيل المالية والمادية وأيضا الاستقلالية الذاتية، السلطة ... الخ وبالنسبة للزبائن فتتمثل القيمة في الرضاء من استهلاكهم للسلع والخدمات المعروضة، أما بالنسبة للممولين فهي تتعلق بالفائدة والأرباح النقدية المتحصل عليها أو المحتمل الحصول عليها (منصور، ٢٠٢١، ١٥)

ويستخلص من هذه التعاريف استنتاج بأنّ المقاولاتية هي القدرة على اتخاذ القرارات والاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة وخلق فرص الإبداع وتطوير المهارات وتحسين عمليات الإنتاج من أجل خلق قيمة مضافة.

٦.٥ إنعكاسات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تأثرت اقتصاديات معظم الدول بجائحة كورونا على غرار الدولة الجزائرية في مختلف القطاعات خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء على المدى القريب أو على المدى البعيد.

⇨ تداعيات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى القريب:

إن المؤسسات الصغيرة الناشطة في الجزائر هي الأكثر تضررا من جائحة كورونا، وبالتالي فإن هذه المؤسسات قد تجد نفسها مجبرة للتخلي عن بعض العمال وذلك

بسبب قدراتها المادية المحدودة في مواجهة هذه الأزمة، والتي لا تمكنها من تسديد أجور العمال بسبب التوقف عن النشاط لا سيما في مجال البناء والأشغال العمومية والخدمات بصفة أكثر.

وبالرجوع إلى الإجراءات والتدابير الوقائية من انتشار وباء فيروس كورونا المتخذة من طرف الدولة الجزائرية السيما المادة ١٥ من المرسو م التنفيذي رقم ٢٠-٧٠ المؤرخ في ٢٤ مارس ٢٠٢٠ يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار فيروس كورونا (كوفيد-١٩) ومكافحته، فإن المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة تحافظ على نسبة ٥٠ %من العمال من أجل مواصلة النشاط التجاري، غير أن هذه التدابير غير كافية لتفادي توقف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الإنتاج (بن عديدة، ٢٠٢٠، صفحة١٥٩)

وأدى غلق معظم النشاطات التجارية كنشاط نقل المسافرين، مؤسسات الترفيه والتسلية والعرض والمطاعم بالإضافة إلى إمكانية غلق نشاطات أخرى بموجب قرار من الوالي المختص إقليميا إلى التأثير سلبا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي عدم ديمومتها اقتصاديا، وتكبدها خسائر مادية لا يمكن تحملها

وفضلا عن ذلك فإن رئيس منتدى رؤساء المؤسسات بالجزائر صرح قائلا:" أن طول أمد هذه الأزمة سيكون له انعكاسات اقتصادية واجتماعية صعبة داعيا إلى ضرورة تموقع الجزائر أكثر في السوق العالمية كشريك لأوروبا ما بعد كورونا". وبالرغم من توجيه الوزير الأول بالجزائر تعليماته إلى ضرورة الإبقاء على النشاط الاقتصادي مستمرا في ظل التقيد الصارم بتدابير الوقاية من الوباء، إال أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضررت كثيرا ولم تستطع مواجهة جائحة كورونا. (بوقجان وواظح، ٢٠٢١)

وأدت تداعيات فيروس كورونا إلى تضرر قطاع الخدمات الذي يعتبر ثالث قطاع رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي، الذي يشمل قطاع الخدمات المصرفية والسياحية، والتأمينات، والترفيه والاتصالات وخدمات الأنترنت والمعلومات والنقل وغيرها. وبالنسبة لخدمات المطاعم فإنه يوفر سوق شغل لليد العاملة، سواء المنظمة أو أصحاب العمل اليومي، وهي من بين القطاعات التي عرفت صدمة كبيرة نجمت عن هذا الوباء وتكبدت خسائر مادية ال يمكن تداركها في الوقت الراهن، مع الإشارة أن الحكومة قررت تعليق نشاط المقاهي والمطاعم ضمن إجراءات الوقاية من انتشار الوباء.

ويؤدي الحجر المنزلي الجزئي أو الكلي إلى تسريح الكثير من العمال التابعين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما ينجم عنه الزيادة في معدلات البطالة، على العكس تماما بالنسبة للموظفين التابعين للقطاع العام فإنهم ال يتأثرون طالما أن الدولة ستضمن أجورهم، بالإضافة أن هناك العديد من المؤسسات سيشهر إفلاسها وأخرى من المحتمل جدا تنوي توقيف نشاطها بسبب عدم قدرتها على التحمل والاستمرار في النشاط نظرا لمحدودية الدخل المادي لها وأنها ال تملك سيولة مالية كبيرة تمكنها من الصمود أمام هذه الجائحة .وزيادة على ذلك فإن جائحة كورونا أثرت كثيرا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ليس لديها القدرة على الصمود أمام هذه الجائحة خاصة إذا استمرت لوقت طويل، وفي ظل افتقاد هذه المؤسسات للقدرات التمويلية على غرار مؤسسات الخدمات، بالإضافة إلى عجزها عن تسديد أجور العمال، وخالصة القول إن آثار الأزمة وخيمة على هاته المؤسسات بصفة خاصة وعلى الاقتصاد بصفة عامة، خاصة أمام انهيار أسعار برميل النفط في الأسواق العالمية. (بن عديدة، ٢٠٢٠، الصفحات ١٥٨-١٥٩).

- ⇨ **تداعيات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المدى البعيد:** يتضح أن انعكاسات جائحة كورونا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ال يقتصر أثره على المدى القريب وإنما يتعداه ليشمل المدى البعيد، وهوالأمر الذي نعالجه في هذا العنصر.

إن جائحة كورونا أثرت بشكل سلبي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي :

- **معدلات الفشل العالية:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أكثر عرضة للفشل أو التصفية من المؤسسات الكبيرة، وزيادة على ذلك فإن آثار فيروس كورونا لا تنحصر على الصحة العالمية وتعداد الضحايا فحسب ولكن آثاره السلبية وتكاليفه الباهظة بسبب الإجراءات الوقائية المتخذة في مجالات الصناعة والنقل شملت أيضا قطاعات صناعية وخدماتية هامة في العالم، مع توقع تراجع نسبة النمو العالمي لسنة ٢٠٢٠، إلى أدنى مستوياته منذ ٢٠ سنة الأخيرة. وباتخاذ مجلس الوزراء، قرار بتخفيض فاتورة الاستيراد فهو ما

سيجعل الكثير من الشركات وحتى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من نقص في المادة الأولية المستوردة، مما سيؤدي إلى تخفيض إنتاجها، وهو ما سيجبر أصحاب الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تسريح جزء من اليد العاملة.

- **مشكل تراجع عائدات النفط:** من سوء حظ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنه إلى جانب آثار جائحة كورونا، التي تسببت في إفلاس عدد معتبر من المؤسسات، ومعاناة العديد من المؤسسات الأخرى يضاف إليها ت ارجع عائدات النفط، التي أثرت على مداخيل الدولة الجزائرية من تصدير المحروقات، مما ساهم في تفاقم الأزمة الاقتصادية، واستمرار الوضع على حاله لمدة أطول، فإن النتائج السلبية ستكون وخيمة على نشاط وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يصعب تفعيل الأداء الاقتصادي مع ارتفاع نسبة البطالة والتضخم، لكن من إيجابيات الأزمة أنها ستكون فرصة حقيقية من أجل إعادة النظر في النموذج الاقتصادي وكذا التخلص من الممارسات السيئة كالتبذير والاستهلاك المفرط، وكذا التحرر من الريع النفطي، وبالتالي الانتقال إلى بناء اقتصاد جديد قائم على تنويع مصادر الدخل وحماية الإنتاج الوطني واقتصاد المعرفة وتجسيد الانتقال الطاقوي من أجل حماية الأجيال القادمة من التبعية النفطية والعيش بكرامة وهذا ما خلص إليه بيان مجلس الوزراء . وفي ظل تراجع عائدات النفط فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضررت كثيرا بسبب الانخفاض الحاد في النشاط التجاري، وكذا تفاقم أزمة السيولة النقدية بسبب تأخر الدولة وفروعها في تسوية الديون وأيضا الصعوبة المتزايدة في الحصول على القروض البنكية، وعدم احترام المهلة المحددة لدفع الرسوم الضريبية، شبه الضريبية والبنكية، يضاف إليها صعوبة تسوية أجور العمال ومستحقاتهم .وصرح رئيس الجمعية العامة للمقاولين الجزائريين بشأن الوضع المتأزم لأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جريدة الشعب يوم الأحد ٢٠٢٠/٠٤/١٩ الموافق ل ٢٥ شعبان ١٤٤١، في مقال بعنوان: "الأزمة الاقتصادية وكورونا يهددان شركات البناء" قائلا: أن القطاع يشغل ما ال يقل عن ٣.١ مليون عامل ويوجد ٧٠ ألف مؤسسة كبيرة متوسطة وصغيرة، مبديا

أسفه الشديد وامتعاضه، كون ما ال يقل عن نسبة ٥٠ %من هاته المؤسسات أفلست وأغلقت أبوابها في سنة ٢٠١٩، وأضاف أنه إذا استمر الوضع لفترة طويلة فإن السوق ستفقد المزيد من المؤسسات (بوقجان و واظح، ٢٠٢١).

٧.٥ تدابير الحكومة الجزائرية لمواجهة تفشي فيروس كوفيد-١٩ :

التدابير المتخذة في المجال الصحي: تم تحديد تدابير التباعد الاجتماعي الموجهة للوقاية من انتشار وباء كورونا ومكافحته من خلال ما يلي:

- الحد بصفة استثنائية من الاحتكاك الجسدي بين المواطنين في الفضاءات العمومية وفي أماكن العمل؛ غلق مدارس التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعات ومعاهد التكوين المهني ودور الضانة ورياض الأطفال والمدارس القرآنية والزوايا وأقسام محوالأمية.
- تعليق نشاطات نقل الأشخاص المتمثلة في الخدمات الجوية، النقل العمومي للمسافرين على الشبكة الداخلية للنقل البري في كل الاتجاهات الحضري وشبه الحضري بين البلديات، بين الولايات، نقل المسافرين بالسكك الحديدية، النقل الموجه: المترو، الترامواي، والنقل بالمصاعد الهوائية، النقل الجماعي بسيارات الأجرة وقد استثنى من هذا الإجراء نشاط نقل المستخدمين.
- غلق في المدن الكبرى-خلال المدة المذكورة أدناه-محلات بيع المشروبات، ومؤسسات وفضاءات الترفيه والتسلية والعرض والمطاعم باستثناء تلك التي تضمن خدمة التوصيل إلى المنازل .فرضت هذه الإجراءات بداية على كافة التراب الوطني لمدة أربعة عشر يوما، ابتداء من تاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٠، ولايزال تجديد هذه المدة قائما في بعض الولايات مع التغيير في مواقيت الحجر الصحي إلى أن يتم رفع هذه التدابير.

٨.٥ التدابير المتخذة في المجال الاقتصادي:

أهم أدوات السياسة المالية وتدابير الإنعاش الاقتصادي المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية (عباس و دكار ، ٢٠٢١) (غوبيناث، ٢٠٢٠) (العيسي و تجلاية، ٢٠٢٠):

- تمتلك السياسة المالية قدرة كبيرة على التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تستعمل أدواتها المتعددة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق توظيف كامل للعمالة، وغيرها من الأدوار الأخرى التي ترفع من الكفاءة الاقتصادية وتحسن من مستوى الدخل القومي والطلب الكلي .
- إلا أن مهمة الالتزام بقيود الميزانية وحدود الإنفاق قد يصعب في ظل الأزمات الاقتصادية وحالات الانكماش التي تأتي غالبا خارج إطار التوقعات، ولهذا عكفت الحكومة الجزائرية منذ تفشي وباء كوفيد-١٩ وبداية ظهور تداعياته على الحياة الاقتصادية، على اتخاذ حزمة من أدوات السياسة المالية وتدابير تخفيف الآثار الاقتصادية للأزمة، فعلى ضوء اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الأحد **03**ماي ٢٠٢٠ ،قررت الحكومة جملة من الإجراءات مثل رفع تخفيض ميزانية التسيير إلى ٥٠ **%**بعد أن كانت مخفضة في بداية الأزمة إلى ٣٠ ،% ويشمل التخفيض نفقات الدولة والمؤسسات التابعة لها، وذلك بهدف ترشيد النفقات خلال هذه المرحلة، كما قررت الحكومة الجزائرية كذلك إلغاء نظام التصريح المراقب على المهن الحرة كإجراء من شأنه تخفيف العبء الضريبي.
- كما تقرر ضمن اجتماع مجلس الوزراء يوم الأحد ١٠ ماي ٢٠٢٠ ،في الباب المتعلق بتعزيز القدرة الشرائية عدة إجراءات، من بينها تمديد العمل بالتخفيض المقدر ب ٥٠ %من فائدة المداخيل المحققة في مناطق الجنوب إلى غاية ٢٠٢٥ وإعفاء الأجور التي تقل أو تساوي ٣٠ ألف دج من الضريبة على الدخل الإجمالي ابتداء من الفاتح جوان ٢٠٢٠ ،كما تم رفع سقف الأجر الوطني الأدنى المضمون إلى ٢٠ ألف دج ابتداء أيضا من الفاتح جوان ٢٠٢٠ ،كما صادق مجلس الوزراء على إجراءات لتحسين المردود الجبائي كمراجعة الضريبة الجزافية الوحيدة، واستبدال الضريبة على الأملاك بالضريبة على الثروة، وإخضاع حسابها لسلم تصاعدي، وإلغاء نظام التصريح المراقب للمهن الحرة، وإخضاع الضريبة على أرباح الأسهم لتدابير جديدة، بالإضافة إلى مراجعة رسوم السيارات الجديدة كإجراءات ترفع من الموارد الجبائية للدولة،

كما تم النظر في الأعباء القابلة للخصم والهبات والعانات لتشجيع المتعاملين الاقتصاديين على تكثيف ومرافقة مبادرات التضامن الوطني لمكافحة جائحة كورونا، كما تضمن محور الإنعاش الاقتصادي عددا من التدابير المهمة على غرار إعادة النظر في قاعدة ٥١/٤٩ باستثناء القطاعات الاستراتيجية وأنشطة شراء وبيع المنتجات، ورفع معدل الاقتطاع من المصدر للشركات الأجنبية العاملة بعقود تأدية خدمات في الجزائر من ٢٤ %إلى ٣٠%، بهدف تشجيعها على فتح مكاتب بالجزائر.

- كما تقرر إلغاء حق الشفعة واستبداله بالترخيص المسبق للاستثمارات الأجنبية وإلغاء إلزامية تمويلها باللجوء إلى التمويلات المحلية لامتصاص البطالة وتنويع الاقتصاد، من خلال الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة لمدة سنتين قابلة للتجديد للمكونات المقتناة محليا من طرف متعاملي الباطن في قطاع صناعات الميكانيك والكهرباء وإلكترونيك وقطع الغيار، كما عملت الحكومة على المحافظة على العمالة في الشركات المحلية لتركيب السيارات مع دفع هذه الشركات إلى رفع نسبة الإدماج والبيع بسعر تنافسي، وذلك من خلال إنشاء الحكومة لنظام تفضيلي بالنسبة ألنشطة التركيب، بالإضافة إلى إلغاء النظام التفضيلي لاستيراد مجموعات CKD/SKD لتركيب السيارات، والترخيص لوكلاء السيارات باستيراد المركبات السياحية الجديدة، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه القوانين قد حظيت بالتأييد في مجملها خلال مصادقة البرلمان على قانون المالية التكميلي في ٣١ ماي ٢٠٢٠. (بوقجان و واظح، ٢٠٢١).

٩.٥ التعافي من جائحة كورونا وتداعياتها على صعيد السياسات:

مازالت الشركات، لاسيما منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، هي التي تتحمل الجانب الأعظم من تبعات الصدمة الاقتصادية .ولتقديم معلومات أفضل لواضعي السياسات دعماً لتعافي القطاع الخاص الناشئ عن تعزيز الإنتاجية، أجرى البنك الدولي مسوحاً استقصائية "لقياس نبض" الشركات في ٧٦ بلداً من حيث تأثير جائحة كورونا على أدائها منذ اندلاع الجائحة (مسوح قياس نبض الشركات ومسوح مؤسسات الأعمال)

. ومع توفر البيانات عن أكثر من ١٠٠ ألف شركة الآن، تحسن الفهم لكيفية تصدي الشركات في جميع أنحاء العالم لهذه الجائحة، وما ينبغي عمله لبلورة مسار مستدام إلى الأمام. (بانغيستو، ٢٠٢١)

تحول المزيد من الشركات إلى النظام الرقمي:زاد تبني الشركات والمصدرين والمستوردين على وجه الخصوص للتكنولوجيات الرقمية واستفادتها منها من أجل التكيف مع الأزمة. وارتفعت نسبة الشركات التي تزيد من استخدام التكنولوجيات الرقمية من ٣١% في الأشهر الأولى من الجائحة إلى ٤٤% بعد نحو ٧-١٢ شهراً من بداية الأزمة، في حين ارتفعت نسبة الشركات التي تقوم باستثمارات جديدة في الحلول الرقمية من ١٧% إلى ٢٩%. ومما يبعث على التفاؤل، أن الشركات متناهية الصغر التي تقودها النساء كانت أكثر ميلا لزيادة استخدام البرامج الرقمية من نظيراتها التي يقودها الرجال.

بدء عودة الوظائف، وإن كان بوتيرة أبطأ :تشير المسوحات إلى أنه رغم تدني عدد الشركات التي خفضت أعداد العمالة، تظل وتيرة تعافي الوظائف بطيئة مقارنة بانخفاضها في بداية الجائحة. كما انخفضت نسبة الشركات التي قلصت ساعات العمل أو الأجور من ٤٤% في بداية أزمة كورونا إلى ٣٢% في وقت لاحق منها. ورغم أن هذا يعد تحسنا، فإن عدد الوظائف المستردة لا يزال أقل بكثير من التي فقدت في بداية الجائحة. (منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، ٢٠٢٠)

ورغم تعافي أنشطة الشركات، وتبني الأنظمة الرقمية، وتعافي الوظائف جزئيا، فإن استمرار عدم اليقين ومواطن الضعف المالي، يظل يشكل أكبر خطر يواجه التعافي المستدام والمنصف. في الواقع، أفادت الشركات بأن إحساسها بعدم اليقين لا يزال عند مستواه المرتفع الذي كان عليه بعد مرور أكثر من عام على اندلاع الجائحة. وبالمثل، ما زالت مواطن الضعف المالية تلقي بظلالها الكثيفة على المشهد: ففي حين تعافت ٣٧% من الشركات من خطر التأخر في السداد منذ الأشهر الأولى للجائحة، فإن مجموعة جديدة من الشركات - ٣٠% من إجمالي الشركات - أصبحت الآن إما متأخرة أو يرجح أن تتأخر في السداد.

من الأهمية بمكان الحفاظ على قدرة القطاع المالي على الاستمرار في الإقراض، لاسيما في البلدان ذات الأسواق المالية الأقل تطورا. وكما تشير نتائج مسوحاتنا، فإن الشركات الكبرى تتعافى بسرعة أكبر من الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر. بالإضافة

إلى ذلك، تزيد أوجه الضعف المالي لدى الشركات التي تقودها النساء عنها لدى تلك التي يقودها الرجال. من ثم، فإن مساعدة البنوك وغيرها من المؤسسات المالية وغير المالية على تقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة والتي تمتلك مقومات البقاء يمكن أن يساعد على سد الهوة المالية والفجوة بين الجنسين. وفضلا عن التمويل، تواجه الشركات المملوكة للنساء مجموعة من القيود، من قوانين ولوائح، إلى سياسات متحيزة ضدها. وقد حان الوقت لتصحيح هذه التحيزات والتصدي لها لكي تصبح الشركات المملوكة للمرأة جزءا لا يتجزأ من التعافي.

كما أن لدى الحكومات الفرصة للتعجيل بالتحول الرقمي من خلال برامج تسهل وتحفز تبني التكنولوجيا.لقد أثبتت التكنولوجيا الرقمية أنها وسيلة فعالة لتخفيف أثر الأزمة على أداء الشركات، لاسيما تلك التي تقودها النساء. ومع هذا، فإن العديد من الشركات - خاصة الشركات الصغيرة- لا تستثمر إلا القليل نسبيا في التكنولوجيات الرقمية وابتكار المنتجات. ومن شأن السياسات الرامية إلى تيسير اعتماد التكنولوجيا أن تساعد الشركات على التخفيف من حدة آثار الأزمة الحالية، فضلا عن المساعدة في إرساء الأسس لزيادة الإنتاجية بوتيرة أسرع مستقبلا. (بوقجان و واظح، ٢٠٢١)

٦. خاتمة

تم تقديم أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالمقاولاتية والمقاول كمبادر،مخاطر، طموح وواثق بنفسه و قدراته الذي يمثل ركيزة أساسية في تجسيد أفكاره ومخططاته هي من تمكنه من اختيار الاستراتيجيات التي ينبغي إتباعها خاصة إبان حدوث الأزمات العاصفة بالمحيط الخارجي والتي تؤثر بشكل كبير على مؤسسته وعل نجاحه، إذ تعد الأزمة الصحية التي أحدثها انتشار فيروس كورونا المستجد إحدى أهم وأكبر الأزمات التي ربت بالاقتصاد الجزائري بصفة عامة وبمؤسسات المقاولة بصفة خاصة ما يتطلب من المقاول اتباع انجع الأساليب والاستراتيجيات التي من شأنها ضمان نمو وديمومة مقاولته.

المراجع

- **uido** منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية. (٢٠٢٠). تعافي الأعمال واستمرارها أثناء جاحة كورونا **.covid 19** فيينا- النمسا: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. تم الاسترداد من **https://www.unido.org/sites/default/files/files/202012/AR_MSME_Recovery.pdf**
- بادة فاروق. (٢٠١٦). واقع الكفاءات المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . المدرسة العليا للتجارة رسالة ماجستير: جامعة الجزار.
- حمزة تجلاية، و علي العيسى. (٢٠٢٠). تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-١٩): الأثار الاجتماعية والاقتصادية وأهم التدابير المتخذة للحد من الجاحة في الجزائر. مجلو العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠(٥)، ٩١-١٠٠.
- زوزو. (٢٠٢٢). أساسيات المقاولاتية. تم الاسترداد من **academia: https://www.academia.edu/41029173/%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A9**
- سفيان فنيط، و هام بورمة . (٢٠١٨). ثقافة وروح المقاولاتية لد الباب الجامعي في ولاية جيجل. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، ١(عدد خاص)، ٢٢٠-٢٤٠.
- عبد العزيز الباز، طارق منصور، طارق رضا ، و يورغ شوبرت. (٧، ٢٠٢٠). **Company** & **McKinsey** . تم الاسترداد من إعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمرحلة التعافي وإعادة تشغيل الأنشطة الاقتصادية: **https://www.mckinsey.com/industries/public-and-social-sector/our-insights/setting-up-small-and-medium-size-enterprises-for-restart-and-recovery/ar-AE**
- عبد العزيز قرفي. (٢٠٢٠). تطور مفهوم المقاول. تم الاسترداد من جامعة عنابة: **https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:XD5_y**

Yb_N0kJ:https://elearning-facsceg.univannaba.dz/mod/resource/view.php%3Fid%3D3751+&gl=dz&ct=clnk&hl=fr&cd=8&

- علي بن حكوم، و عبد الحميد بدري. (٢٠٢٠). المقاولاتية الاجتماعية: مفهومها وموضوعها. **Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE**، ٤(١)، ٩-١٧.
- غيتا غوبيناث. (١٠ ٣، ٢٠٢٠). الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة. تاريخ الاسترداد ١٢ ٤، ٢٠٢٢، من صندوق النقد الدولي: **https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies**
- ليلي خوني . (٢٠١٨). المثاولاتية وروح الابداع في المؤسسات. **Moroccan Journal of Entrepreneurship, Innovation and Management (MJEIM)**، ٣(١)، ٧٧-٨٨.
- ماري بانغيستو. (٢٢ ١١، ٢٠٢١). مدونات البنك الدولي. تاريخ الاسترداد ٢ ١٢، ٢٠٢٢، من قياس نبض مؤسسات الأعمال: التعافي من جائحة كورونا وتداعياتها على صعيد السياسات: **ttps://blogs.worldbank.org/ar/voices/qyas-nbd-mwssat-alamal-altafy-mn-jayht-kwrwna-wtdayatha-ly-syd-alsyasat**
- مليكة منصور. (٢٠٢١). تفعيل الروح المقاولاتية في الجزائر. تم الاسترداد من ديوان العرب: **https://diwanalarab.com**
- ناصري محمد الشريف. (٢٠٢١). المقاولاتية الرياية في مواجهة جاحة كوفيد-١٩. معهد علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية، ٤(١)، ١٣٣-١٤٦.

- نبيل بن عديدة. (٢٠٢٠). انعكاسات جائحة كورونا كوفيد ١٩ على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة قانون العمل و التشغيل، ٥(٢)، ١٥٣-١٦٢.
- وداد عباس، و جنات دكار . (٢٠٢١). تدابير الجزار لمواجهة الأزمة المزدوجة - جاحة كورونا وتراجع عادات النفط. مجلة مدارات للعلوم الاجتماعي والانساني عن المركز الجامعي غيليزان(٤)، ١٣٤-١٤٩.
- وسام بوقجان، و فوازواظح. (١٢، ٢٠٢١). جائحة كورونا(كوفيد١٩)وتداعياتها على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة دراسات في الافتصاد وإدارة الأعمال، ٤(٢)، ٤٢٠-٤٣٩.